الأمم المتحدة

UNW/2020/8

Distr.: General
24 November 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام 2021

15 و 16 شباط/فبراير 2021

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير حول الدورة العادية الثانية لعام 2020، من 15 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2020

أولاً – المسائل التنظيمية

1 – عُقدت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لعام 2020 افتراضياً عبر منصة زووم (Zoom) بسبب استمرار انتشار جائحة «كوفيد-19»، في الفترة من 15 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2020.

2 – تبنّى المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المفصّل وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2020/L.4)، واعتمد التقريرَ في دورته السنوية، التي عُقدت من 22 إلى 23 حزيران/يونيو 2020 (UNW/2020/6). واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2021، والتي ستُعقد في 15 و 16 شباط/فبراير، وناقش مسوّدة خطة العمل السنوية لعام 2021، استعداداً لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام 2021.

3 – اعتمد المجلس التنفيذي أربع مقرَّرات وفق ما يلي: المقرَّر 7/2020 – الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018-2021؛ والمقرَّر 2020/8 – تقرير عن المقترح المشترك الشامل بشأن سياسة استرداد التكاليف؛ والمقرَّر 2020/9 – طرق عمل المجلس التنفيذي؛ والمقرَّر 2020/10 – سياسة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حسب المبيّن في الملحق المرفق بهذا التقرير.

251120 241120 20-15870X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً – البيانات الافتتاحية

4 – وجّهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو – نكوكا، الشكرَ في بيانها الافتتاحي إلى الرئيس والمكتب على دعمهما المتواصل لعمل الهيئة، واختصت بالثناء جهودهما في سبيل تعزيز التركيز الاستراتيجي لمشاورات المجلس التنفيذي ومهامه الرقابية، لا سيما خلال مرحلة مشوبة بعدم اليقين والاضطراب.

5 – أعربت الوكيلة أيضاً عن تقديرها للدعم الذي قدّمه المكتب التنفيذي في سبيل الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونوّهت بالتقدم المتحقق للمرأة والفتاة الذي جاء ثمرة لنجاح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وكثير من الشركاء الآخرين الذين انضموا إلى الجهود المبذولة. ثم نبهت الوكيلة إلى أن النجاحات المتحققة أضحت عرضة للخطر، إذ تتفاقم أوجه عدم المساواة التي تتعرض لها المرأة والفتاة جراء جائحة «كوفيد-19». ودعت الوكيلة إلى دعم الدول الأعضاء في تحركها الاستباقي لمواجهة التوقعات المقلقة، التي تُظهر أنه بحلول عام 2021، مقابل كل 100 رجل في الفئة العمرية بين 25 و 34 عاماً يعيشون في فقر شديد سيكون هناك 118 امرأة يكابدن الوضع نفسه – وهذه فجوة يُتوقع لها أن تزيد إلى 121 امرأة في مقابل كل 100 رجل بحلول عام 2030. وأعقب ذلك تنويه الوكيلة بالاجتماع المقبل في حينه الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مبادرة بيجين +25 في الأول من تشرين أول/أكتوبر 2020، وحثت جميع الحكومات على الحضور ممثَّلةً برؤساء الدول والحكومات – إذا أمكن – لتشير إلى التزامها الأقوى بالمساواة بين الجنسين، وللإعلان عن خطط عمل وتعهدات بُغْيَة التعاون معاً من أجل درء وقوع الفجوة المشار إليها.

6 – في حديثها عن التقدّم المتحقق منذ عام 1995، أشارت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى عدّة أمثلة ملموسة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، ومن ذلك إنشاء الهيئة نفسها في عام 2010. كما تطرّقت الرئيسة إلى المجتمع المدني وحركات المرأة التي تُعدّ جهات فاعلة رئيسة في إعلان بيجين 1995، وفي إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشددت الرئيسة على أن هذه الجهات تظلّ شريكة أصيلة في عمل الهيئة، وتُواصِلُ كونَها لسانُ حال المرأة، متحلّيةً بالقدرة على الصمود والكفاءة في استغلال الموارد على الرغم من عدم كفايتها. وفي حين أنّ الجائحة تتهدد تلك المؤسسات الكبرى؛ إلا أن المساعدة السخية والجهود الجماعية من شأنها تمكين المجتمع الدولي من ضمان استمرارية وجود تلك المؤسسات بوصفها جهات فاعلة أساسية.

7 – أكدت رئيسة الهيئة أيضاً أهمية التكافؤ بين الجنسين في إطار مخطط "المناصفة في العالم" بحلول 2030، وشددت على ضرورة إظهار العمل القيادي من جانب الأمم المتحدة والحكومات في هذا الشأن. وفي هذا الخصوص، فإنّ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نطاق المنظومة، المتعلقة بقيادة وتنسيق جهود الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، لم تكن أكثر أهمية قط مما هي عليه اليوم. وفي الذكرى السنوية الثالثة لاستراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، من المقرر أن تُطلق هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبادئ التوجيهية لتهيئة البيئة المؤاتية المُحدَّدة المجال، مشفوعة بتوصيات بشأن كيفية تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ على المستوى الميداني. كما ستطلق الهيئة مهمة إعداد التقارير الموازية للمجتمع المدني حول الاستراتيجية الكلية للتكافؤ، وذلك بغرض زيادة الشفافية والمساءلة.

8 – لقد تقرَّر قبل خمسة وعشرين عاماً أن التمييز ضد المرأة يشتدّ حدة بفعل جوانب متداخلة ومنها الهوية الجنسية والعرقية والسن والإعاقة. وقد عاود الجانب العنصري ظهوره ظهوراً كاملاً. لذا أكدت الرئيسة

أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما زالت عند عزمها لجعل الأمم المتحدة مكاناً مهيَّئاً للوفاء بالغرض منه. وقد تحدثت عن ريادة المناقشات النشطة بخصوص التمييز العنصري، شاملة ما يدور داخل قيادة منظومة الأمم المتحدة عقب الدعوة التي أطلقها الأمين العام في هذا الشأن. كما أكدت الرئيسة إلزام الهيئة بمواجهة التمييز الفعلي و/أو المحسوس، وكذلك أي تمييز عنصري في التوظيف والترقية؛ بما يحقق هدف التنويع في قوة العمل وفق تمثيل ملائم للأفريقيين وللمنحدرين من أصول أفريقية. وارتبط هذا الهدف بتوزيع أفضل من حيث المناطق والمستويات، لا سيما في المقر الرئيسي حيث ينتمي نحو 60 في المائة من قوة العمل إلى دول أعضاء من منطقة واحدة. وأكدت الرئيسة على مدى الحاجة إلى الدعم الجماعي من المجلس التنفيذي ومن الدول الأعضاء حرصاً على جدوى التغييرات، فضلاً عن دور ذلك الدعم في رصد مدى التقدم المهني للموظفين ودعمه على اختلاف أعراقهم – بدءاً من مستوى الخدمة العامة وحتى مستوى الإدارة. وطلبت الرئيسة من المجلس التنفيذي – بقيادة الرئيس – "الحرص على أن تكون الجوانب العنصرية والجنسانية إحدى الجوانب المتداخلة الأشد وضوحاً في هذه اللحظة".

9 – بيّنت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ما يخص قضية العنف التي ظهرت في خلال الجائحة، أن 146 دولة من الدول الأعضاء قد تجاوبت بصورة إيجابية مع دعوة الأمين العام للقضاء عالمياً على العنف في كل مكان. فقد تصاعدت معدلات العنف الجنسي والتحرش الجنسي عبر الإنترنت والممارسات التقليدية الضارة حول أنحاء العالم، وبات لها أثر وخيم على النساء والفتيات المهمّشات. وقد واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المساعدة في التصدي لقضية التحرش الجنسي، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ومن ذلك ما تمّ عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة.

10 – في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، خصصت مبادرة تسليط الأضواء مبلغاً إضافياً قدره 9 ملايين دولار أمريكي لعدد 44 منظمة من منظمات المجتمع المدني في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، مع التركيز بصفة خاصة على تقوية المؤسسات وتخفيف المخاطر وتعافي الناجيات في أثناء الجائحة. كما حثت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجتمعَ المدني على الاستفادة من الدعوة لتقديم العروض التي أطلقها الصندوق الاستئماني، التي كان من المتوقع إطلاقها بنهاية شهر أيلول/سبتمبر 2020.

11 – سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد المؤسسي إلى تعزيز الآليات القائمة للتعامل مع كل التحديات المحتملة لمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي؛ وذلك في إطار مساهمتها في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة. علاوة على ذلك، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستجابات القُطرية التي بوشرت تحت مظلة المنسقين المقيمين/وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك جهود نشر التوعية وتقديرات المخاطر، وتوحيد جهود المنظومة ككل، وإعداد التقارير بصفة مركزية عن وقائع الاستغلال الجنسي ومزاعم الاعتداء من خلال أداة إلكترونية للرصد الآني.

12 – دأبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المناصرة النشطة لحزم التحفيز المالي الوطنية من أجل تبنّي المنظور الجنساني في تصميم تلك الحزم، كما عكفت على التأثير في خطة التمويل من أجل التنمية من خلال شركاء أساسيين ودوائر أساسية – مثل وزراء المالية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف. يتجلى ذلك في تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء ("المكتب")، وهو المكتب الذي تكللت فيه جهود الهيئة بالنجاح من حيث دعم استحداث مؤشرات جنسانية ومستهدفات مالية.

ومن أمثلة ذلك صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة «كوفيد-19» والتعافي من آثارها، ففيه اعتمدَ 61 في المائة من أفضل العروض مبدأ المساواة بين الجنسين بوصفه غايتها الأساسية، واقترن ذلك بتحقيق وتجاوز نسبة 30 في المائة المستهدَفة للمخصص المالي.

13 - في تسليطه الضوء على لزوم أن تتسم الهيئة بالقوة في أدائها وأن تكون جيّدة التمويل، سعى المدير التنفيذي إلى نيل دعم المجلس في تحقيق توقعات الإيرادات في الميزانية المتكاملة للفترة 2020-2021 من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية تنفيذاً تاماً. وقد شهد العام الماضي إيرادات قياسية بلغت 527,4 مليون دولار أمريكي، بيد أن حصة الموارد العادية نسبةً إلى الموارد الأخرى قد شهدت انخفاضاً كبيراً من 44 في المائة عام 2015 إلى 28,5 في المائة في 2019. أما المبالغ غير الأساسية فبلغت 95 في المائة من المستهدف لعام 2020. وكان مردّ ذلك بالأساس إلى المساهمات السخية من المفوضية الأوروبية ومن مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. غير أن الرئيسة حذرت من احتمال مواجهة الهيئة عجزاً في مستهدف الموارد العادية بقيمة تتجاوز 50 مليون دولار أمريكي في عام 2020. ومن ثم، حثت الرئيسة الدول الأعضاء على ضخ مزيدٍ من المساهمات ضمن الموارد العادية وتقديم مبالغ أكثر مرونة وقابلة للتوقُّع ضمن الموارد الأخرى بما يتسق واتفاق التمويل. واغتنمت الرئيسة الفرصة للإعراب عن تقديرها للشركاء الذين قدّموا مخصصات مالية في وقت سابق من العام وعلى ما قدّموه من دعم إضافي أتاح الاستجابة السريعة لجائحة «كوفيد-19»؛ كما أعربت الرئيسة عن امتنانها لحكومات الدانمرك وفرنسا وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ على مساهماتها المزيدة في الموارد العادية. ودعت الرئيسة من لم يقدّم موارد عادية في خلال العام 2020 إلى استدراك ذلك.

14 - وجّهت المديرة التنفيذية الشكر إلى حكومتي فرنسا والمكسيك على التزامهما المستمر تجاه مبادرة "جيل المساواة" التي أرجئت حتى النصف الأول من عام 2021 بسبب أزمة «كوفيد-19»، على أن تعاد صياغتها بما يتيح التعامل مع أثر الجائحة وفق جهود استجابة إقليمية تدمج بين أنشطة الهيئة المتعلقة بالجائحة والتوسع في مشاركة أصحاب الشأن.

15 - اختتمت المديرة التنفيذية بيانها باستعراض أهم المناسبات السنوية التي تحل في العام 2020، ومنها الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذكرى السنوية العاشرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذكرى السنوية العشرون لإقرار قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإقرار إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ مع التركيز على مواصلة اعتماد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم على الدعم الجماعي المُقدَّم من المجتمع الدولي.

16 - قبل فتح المجال أمام مداخلات الدول الأعضاء، هنّأ رئيس المجلس التنفيذي، جوكا سالوفارا (من فنلندا) هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها. ووجه الرئيس الشكر إلى المديرة التنفيذية على بيانها الشامل، لا سيما استعراض معدل التقدم المتحقق منذ عام 1995 على صعيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما اتفق الرئيس على ما ذهبت إليه المديرة من أهمية التمويل الأساسي للهيئة، مغتنماً الفرصة لتذكير المجلس التنفيذي بدعم الهيئة. واختص الرئيس بالثناء النهجَ الثابت المتبع حيال التصدي للتمييز العنصري داخل الهيئة.

17 - تقدّمت الدول الأعضاء بالشكر إلى المديرة التنفيذية عن بيانها الوافي المفيد، وهنّأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بسنويتها العاشرة؛ معربة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الهيئة واستجابتها المرنة لأزمة «كوفيد-19». وباستعراضها الإنجازات المتحققة والتنبيه على التحديات الماثلة على الأصعدة الوطنية؛ سلّطت بعض الوفود الضوء على الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين المميز وعلى منتدى جيل المساواة المرتقب وما يرتبط به من تحالفات العمل؛ إذ ترى هذه الوفود في المنتدى وتحالفاته إضافاتٍ مرحَّب بها في الالتزامات الدولية القائمة.

18 - أكدت عدّة وفود في بيان مشترك أن جائحة «كوفيد-19» شكّلت اختباراً لحدود إصلاح منظومة الأمم المتحدة للتنمية، ولمعدلات تنفيذها. ومع استعداد المجتمع الدولي لتدارك ما فات وفق منظور أقوى وأكثر مراعاة للبيئة، فلا بد من مضافرة الجهود في المجالات الخمسة الرئيسة الآتي ذكرها: (1) التنسيق والتعاون من خلال تعميم السياسات والأنشطة المشتركة بقيادة المنسقين المُقيمين، مع التركيز على نقاط القوة المقارنة؛ و (2) التحلي بالكفاءة وإدخال تحسينات ممكنة بالتعويل على نتائج "الفريق المَعني بالابتكار في الأعمال"؛ و (3) التنفيذ الكامل لاتفاق التمويل، الذي شكّل بدوره ركيزة أخرى من ركائز إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع خطوط أساس ومراحل إنجاز أساسية وغايات شاملة لمختلف المؤشرات ذات الصلة؛ و (4) التماهي بين البرامج و "إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة"، وهو الإطار الذي أهيب بهيئة الأمم المتحدة للمرأة المشارَكة في وضعه ضمن جهودها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (5) التنفيذ الكامل والتحديثات المنتظمة لمعدل التقدُّم المُحرز في تنفيذ الإطار المتعلق بالمساءلة الإدارية.

19 - أبرزت الدول الأعضاء أهمية العمل البرامجي المدفوع بالبيانات؛ واستفسر أحد المتحدثين عن كيفية تحسين جهود التنسيق التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الاستجابة لجائحة «كوفيد-19». وأشار متحدث آخر إلى أهمية احترام مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والأنظمة المحلية، والامتناع عن الترويج للإجهاض بوصفه خدمة أساسية عند التخطيط للاستجابة لأزمة «كوفيد-19». وأعرب أحد الوفود عن تطلعه إلى الاتفاق على اللغة المستخدمة في تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرسمية على مستوى العمل الحكومي الدولي. وأعقب ذلك الإعراب عن القلق من عدم الاتفاق رسمياً على منتدى جيل المساواة من قِبل جميع أعضاء المجلس التنفيذي.

ثالثاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

20 - أدرجت نائبة المديرة التنفيذية، أنيتا بهاتيا، عناصر جدول الأعمال المتعلقة بالحوار المنظَّم بشأن التمويل، وكذلك المتعلقة بالمقترح المشترك الشامل بشأن سياسة استرداد التكاليف. وأكّدت النائبة التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتوسع في تفعيل مبادئ عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما عبر الارتقاء بتنفيذ اتفاق التمويل. كما أبرزت الحاجة إلى تعزيز التعاون مع أعضاء المجلس التنفيذي بُغْيَة تحسين معدلات الاستدامة وقابلية التوقُّع والمرونة التي يكفلها التمويل الأساسي، إلى جانب مواصلة الجهود الرامية إلى التوسعة في قاعدة التمويل وتنويع مصادرها. وعلى الأعضاء أيضاً أن يسعوا إلى التأثير في توجيه التمويل المقدَّم من آخرين توجيهاً يستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين.

21 - قدَّم مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية التقرير المتعلق بالحوار المنظَّم بشأن التمويل. ويهدف الحوار المنظَّم المستمر بشأن التمويل إلى مساندة الفاعليَّة التنظيمية والكفاءة المؤسسية في تنفيذ الخطة

الاستراتيجية 2018–2021. وتمثلت الغاية الأسمى من الحوار في تمويل الميزانيات المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين 2018–2019 و 2020–2021 تمويلاً كاملاً يدعم التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية للفترة 2018–2021.

22 - بما يتفق مع مقرَّرات المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بخصوص الحوار المنظَّم بشأن التمويل، استهدف التقرير المقدم إبداء قدر أوفى من التماهي بين الموارد والنتائج المتوقعة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018–2021. وقد راعى التقرير المناقشات والتوصيات الصادرة حديثاً بُغْيَة الارتقاء بجودة جولات الحوار المنظم بشأن التمويل والخطوات المتخذة لتحقيق التناغم بين النهج المتبعة في جولات الحوار وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

23 - في عام 2019 ارتفع إجمالي إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مختلف المصادر بنسبة 30 في المائة ليصل إلى 527,4 مليون دولار أمريكي. غير أن الموارد العادية انخفضت بنسبة 4 في المائة لتحقق 143 مليون دولار أمريكي مقارنةً بالعام 2018، فيما زادت الموارد الأخرى بنسبة 52 في المائة لتحقق 357,5 مليون دولار أمريكي، وجاء التمويل المتبقي من أنصبة مقررة وموارد أخرى. وطبقاً لما ذكرته المديرة التنفيذية في بيانها الافتتاحي، فإن الزيادة الكبيرة في الموارد الأخرى خلال 2019 معزوّة بالأساس إلى التمويل المقدّم من المفوضية الأوروبية لمبادرة تسليط الأضواء العالمية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. وإلى جانب المنحنى الصاعد في الموارد الأخرى، حدث انخفاض في الموارد العادية بمقدار 57 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل عجزاً بنسبة 28,5 في المائة قياساً على الميزانية المتكاملة التي أقرها المجلس التنفيذي لعام 2019.

24 - أعربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها للزيادة الكبيرة في الموارد الأخرى خلال عام 2019، مُواصِلةً استعدادها للتعاون الوثيق مع شركائها الرئيسيين التمويليين من أجل تعويض الحصة المتراجعة من الموارد العادية، التي انخفضت لما دون العتبة المقررة لها في اتفاق التمويل عند 30 في المائة في عام 2019. يُذكر أنه في مرحلة العامين الحالية (2020–2021)، التي تقررت لها ميزانية متكاملة من الموارد العادية السنوية بقيمة متحفظة نسبياً قدرها 200 مليون دولار أمريكي بُغْيَة تعضيد مهام الدعم الاعتيادية، والتنسيق بين أطراف منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التشغيلية، واصلت الهيئة دعمها لتمويل عملها حتى يتسنى لها تحقيق رسالتها.

25 - حثت الوفودُ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تنويع مواردها التمويلية، بما في ذلك ما يكون عبر التعاون المتواصل مع مؤسسات التمويل الدولية. كما أهابت بهيئة الأمم المتحدة للمرأة حُسْن استغلال آليات التمويل المبتكرة، مقترنة بالإشادة بتحقيق مرحلة التمويل الأساسية البالغة 500 مليون دولار أمريكي. وقد أعربت الدول الأعضاء عن قلقها من التراجع في قيمة التمويل الأساسي. وفي بيانٍ مشترَك، أبرزت عدّة دول أعضاء مدى أهمية التمويل الأساسي من واقع ما كشفته جائحة «كوفيد-19»، ودعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إطلاع المجلس التنفيذي على مستجدات الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة «كوفيد-19» وللتوسع في قاعدة المانحين، لا سيما من القطاع الخاص. كما دعت الوفود إلى عقد الحوار المنظَّم بشأن التمويل على مدار العام حرصاً على تدبير تمويلٍ مستدام للخطة الاستراتيجية. فقد ارتأت الوفود أهميةً في استجلاء سبل التوسع في قاعدة المانحين الأساسيين – ومن ذلك مثلًا التوسع في الاستثمار في اللجان الوطنية وغيرها من المبادرات المبتكرة لتدبير التمويل، علاوة على الارتقاء بتقدير

مانحي الأنصبة الأساسية وإبراز مساهماتهم. كما أشيد بأداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنفاق 14 في المائة من إجمالي الإنفاق البرامجي، أو ما يناهز 45,7 مليون من أصل 326 مليون دولار أمريكي، على برامج مشتركة – وهو ما يستوفي تقريباً المتطلب السنوي للخطة الاستراتيجية البالغ 15 في المائة.

26 – أشاد أحد الوفود بجهود الهيئة في مجالات الشراكات الثلاثية بين دول الشمال وبين دول الجنوب، فضلاً عن جهودها في التمويل الهادف إلى حماية صحة المرأة وتمكينها اقتصادياً وتحقيق الأمن الغذائي لها. وتطلع الوفد إلى إطْلاعه على المستجدات في هذا الصدد.

رابعاً – المقترح المشترك الشامل بخصوص سياسة استرداد التكاليف

27 – ورد في مقرَّر المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان رقم 2018/21، ومقرَّر مجلس اليونيسف التنفيذي رقم 2018/21، ومقرَّر المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 2018/6، توجيه من المجالس التنفيذية إلى الوكالات بما يلي: (أ) مراجعة التعريفات والتصانيف الحالية للأنشطة والتكاليف المرتبطة بها مراجعةً مشتركة بُغْيَة الارتقاء بمستوى التناغم بين النهج المتبعة من خلال تحديد التعريفات المشتركة لفئات التكاليف والأنشطة والمهام المرتبطة بها على مستوى جزئي، مع مراعاة نماذج العمل المختلفة لكل وكالة مَعنية؛ و (ب) عرض مقترح أولي شامل بشأن سياسة استرداد التكاليف لينظر فيه المجلس التنفيذي في جلسته الدورية الأولى لعام 2020، وعرض مقترح نهائي شامل على المجلس التنفيذي لاتخاذ مقرَّر بشأنه في جلسته الدورية الثانية لعامة 2020؛ و (ج) استعراض معدلات استرداد التكاليف من منظور شامل في إطار المقترح الشامل؛ و (د) عرض تقييم لأسباب عدم تحقق الاسترداد الكامل للتكاليف حالياً في إطار المقترح الشامل. واستناداً إلى مقرَّرَي المجلس التنفيذي بخصوص الوكالات الأربع والمشاورات المكثفة اللاحقة، وضعت الوكالات سياسة شاملة مشتركة حول استرداد التكاليف. واستندت السياسة إلى تصنيف متناغم للتكاليف وإلى إطار عمل لاسترداد التكاليف، فيما أريد لتنفيذها أن يتسم بالانضباط والشفافية.

28 – في تعقيبها بعد العرض التقديمي، أعربت عدّة دول أعضاء على نحو مشترَك عن تقديرها للسياسة المنقحة التي تستهدف الارتقاء بتناغم الأداء وبالشفافية والتعاون، كما أثنت على ريادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جهود منظومة الأمم المتحدة. وحثت الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التوسع في سياستها ضمن المنظومة الأممية، وعلى استحداث آلية للمراجعة والرصد – على أن تشمل تقريراً سنوياً بشأن معدلات استرداد التكاليف. ثم استفسر أحد الوفود عن خطط الاستعداد للسنوات المقبلة الأشد صعوبة بالنظر إلى جائحة «كوفيد–19»؛ فكشفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن ثلاث سبل تخوض بها الاستعداد للسنوات الأشد صعوبة: (1) إعادة توجيه المبالغ الموفَّرة من مخصصات السفر وورش العمل؛ و (2) التوسع في فرص التمويل باستكشافٍ أكبر للعمل البرامجي المشترك والاستفادة من موارد الوكالات الأخرى؛ و (3) تشكيل شراكات جديدة منها ما يكون مع مؤسسات تمويل دولية.

خامساً – الخطة الاستراتيجية

29 – استعرض المجلس التنفيذي خريطة الطريق المعنية بإعداد الخطة الاستراتيجية 2022–2025، وأعقب ذلك استعراض معدل التقدم في تنفيذ الجانب المشترك للخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. أوضـحت نائبة المديرة العامة، أنيتا بهاتيا، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصـدد السـعي إلى تسـخير جوانب التعاون من خلال الفصـل المشـترك، مع التوسـع في العمل توسـعاً يتجاوز نطاقات الوكالات الأربع المعنية. وستكون المشاورات الموسعة من المبادئ الرئيسة في إعداد الخطة الاستراتيجية. وقد برزت الحاجة إلى العمل المشـترك بالنظر إلى نتائج عملية مراجعة مخرجات بيجين+25، إذ كشـفت عن تحقيق شـيء من التقدم في المساواة بين الجنسين ولكن إلى جانب تحديات جسيمة أيضاً.

30 - تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل الاستعداد للخطة الاستراتيجية المقبلة إلى تحديد مجالات تركيزها البرامجية، معوّلة في ذلك على مبادئ إدارة التغيير؛ مع التركيز على التأثير في الجهات الفاعلة الأخرى لتعظيم المردود. ومن المتصـوَّر أن تكون الخطة الاسـتراتيجية التالية قائمة على الحقوق، وأن تتسـم بالتجاوب وبالاهتداء بالبراهين المستقاة من عملية تشاورية دقيقة على الأصـعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، وذلك في إطار من التنســيق مع الشــركاء ومنظومة الأمم المتحدة. ومن المقرر تقديم الخطة إلى المجلس التنفيذي بغرض الاعتماد في شـهر أيلول/سـبتمبر 2021؛ على أن تُقدَم مسـودتها في أثناء الدورة السـنوية للهيئة لعام 2021. وفي ما يتعلق بالفصـل المشـترك فقد شُـرح أنه اسـتجابة لطلبات المجلس التنفيذي فقد وُضع إطار عمل مشترك للتتبُّع بهدف تبيان كيفية تعاون الكيانات في ما بينها، مع الاستناد بصفة حصرية إلى المؤشرات القائمة في الخطط الاستراتيجية الحالية بما يتيح الرصد المتناغم.

31 - أُفسِـح المجال لمداخلات الدول الأعضـاء، فرحبت بخريطة الطريق وأثنت على العملية المتبعة لما تتحلى به من مكاشـفة وتشـاور. وواكب ذلك التشـديد على ضـرورة مراعاة الأولويات الوطنية لدى مباشـرة العملية التشاورية.

32 - أشار أحد المتحدثين إلى إيجابية الخطط الرامية إلى تفعيل الجانب المشترك في الخطة الاستراتيجية المقبلة، كما رحب المتحدث بإطار عمل التتبُّع. وشــدّد أحد الوفود على أهمية قياس نتائج العمل المشــترك والتعويل على الدروس المسـتفادة، مرحّباً بجولات الحوار الاسـتراتيجي مع الوكالات الأخرى. كما اسـتحسـن متحدث آخر الدور الإيجابي للهيئة في التنسيق مع الوكالات الأخرى المعنية بالجانب المشترك، وفي التشاور مع مكتب التقييم المســتقل. أعقب ذلك التصــريح بالدعم الموجه إلى الخطة الاســتراتيجية التالية من حيث استنادها إلى الحقوق والبراهين، مع الإشارة إلى ضرورة تمحورها حول الناس. كذلك قوبلت بالترحيب الخطط الرامية إلى إطْلاع الدول الأعضــاء على المســتجدات؛ وأشــار أحد الوفود إلى أهمية التعويل على الخطة الاسـتراتيجية الحالية بما يكفل وثاقة الصـلة بين أهدافها ومخرجاتها الخمسـة، فضـلاً عن أهمية اسـتخدام المصــطلحات المتفق عليها في عمل الوكالات الحكومية الدولية حرصــاً على اســتفادة الجميع من الخطة الاستراتيجية المقبلة.

33 - في معرض ثنائه على المبادئ التي تســتند إليها خريطة الطريق في ســبيل الإعداد للخطة الاستراتيجية التالية، أبرز أحد الوفود أهمية المشاورات المكثفة على الصعيد المحلي مع الحكومات والمجتمع المدني؛ طالباً في سبيل ذلك مزيداً من المعلومات بشأن الخطط المتصورة لتلك المشاورات.

34 - أفادت الأمانة العامة بأن التركيز الميداني على الخطة الاسـتراتيجية المقبلة هو مطلب حاسـم، بل إن الجائحة زادت من أهميته. وســوف يتبوّأ المديرون الإقليميون موقع الريادة في الحرص على أن يكون صـوت أصـحاب الشـأن المعنيين على الصـعيد المحلي مسموعاً. وواكب ذلك التشديد على الشروع فعلياً في

العمل الذي يتجاوز الوكالات الأربع المعنية بالفصل المشترك، علماً بأن المهمة التنسيقية المنوطة بالهيئة تحظى بالتعزيز وتتأثر بها خطط الكيانات الأخرى، لا سيما الخطط المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية لأزمة «كوفيد-19».

35 - أكدت نائبة المديرة التنفيذية، آسا رينييه، أهمية الأولويات المقررة في الخطة الاستراتيجية المقبلة كونها مبنية على قاعدة معرفية قوية. وقد شهد العام 2020 تتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحالة المساواة بين الجنسين على مستوى العالم من خلال مراجعة بيجين+25 والتقارير الوطنية وتقرير الأمين العام والإعلان السياسي الصادر عن الجلسة الرابعة والستين للمفوضية بشأن حالة المرأة. وبتحليل تلك القاعدة المعرفية ستتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحديد مَواطن إضافة القيمة والمَواطن التي تحتاج إلى عملها على النحو الأشدّ. كما جرى التطرق إلى الحاجة لإيلاء مزيد من التركيز على دور الرجل وقضية الذكورية في تحقيق التغيير المأمول، باعتبار ذلك من المجالات الجديرة بالمراعاة في الخطة الاستراتيجية المقبلة. علاوة على ما سبق، من المقرر مراعاة متغيرات متعددة في أثناء التقدم في تنفيذ الخطط المكوِّنة للخطة الاستراتيجية المقبلة؛ ومن ذلك أزمة «كوفيد-19» وآثارها، والصراعات والأزمة، والثورة التقنية، والتغير المناخي.

سادساً - تحديث بشأن طرق عمل المجالس التنفيذية

36 - أوضح الأمين العام للمجلس التنفيذي أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهضت بدور الوكالة التنسيقية في ما يخص كل الجهود المشتركة للمجلس التنفيذي في أثناء صياغة الوثيقة المشتركة؛ فضلاً عن دورها الرئيس في الحرص على أن تكون عملية الصياغة تشاورية وتعاونية للغاية، وبما يتسق مع الإصلاح في الأمم المتحدة. تمثلت الأهداف الثلاثة الرئيسة للدول الأعضاء في ما يلي: (1) تقليص الإطار الخططي/الزمني للجلسة العادية الثانية حسب طلب الدول الأعضاء، بما أنّ موعد الجلسة العادية الثانية يتزامن مع موعد الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ و (2) تحقيق التناغم في خطط العمل بين المجالس التنفيذية الثلاثة؛ و (3) تقوية كفاءة المجالس التنفيذية وقدراتها الإشرافية. ومن المقرر أن يحقق التقرير المقترح - حال إقراره - التناغم التام مع جميع عناصر خطة التنمية في ما بين المجالس التنفيذية، وهو ما يعزز بدوره من المهمة الإشرافية الأفقية في ضوء الإصلاحات المنشودة في الأمم المتحدة.

37 - وجّه الرئيس الشكرَ باسم المكتب إلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي التابع للهيئة على عملها الدؤوب باعتبارها الوكالة المعنية بالتنسيق لهذا العام، مقرراً أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت بمنزلة القوة الدافعة الموحِّدة في إطار عملية التناغم.

38 - أعرب أحد الوفود عن تقديره لاستحداث الوثيقة المشتركة، وأكد رغبته في الاحتفاظ بالحق في إعادة النظر في الأيام المخصصة لكل جلسة من أجل تيسير مشاركة بلده في الجلسات؛ إذ اعتبر الوفد تلك المشاركة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى المهمة الإشرافية المنوطة بالمجلس التنفيذي.

39 - أوضح الأمين أن الأيام المحددة لجلسات المجلس التنفيذي في عام 2021 ليست إلا على سبيل التقريب، على أن تتحدد في صورتها النهائية مع المكتب قبل محين موعد الجلسات. وذلك يعني إمكانية تغيير المواعيد تقديماً أو تأخيراً.

سابعاً – التقييم

40 – استعرض مدير "الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعات الحسابات" المكونات التجميعية للتقييمات التي تولّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارتها خلال العام 2019. وتوافق ذلك مع المقرَّر رقم 2020/4 المعني بتقريب لغة السياسة من لغة الخطة الاستراتيجية. وتخلل ذلك تسليط الضوء على تقرير المكونات التجميعية، موضحاً أن التقرير قد استعرض 68 تقييماً لاستجلاء الاتجاهات وفق مخرجات الفاعليَّة الأربعة.

41 – ركّز التقرير التجميعي على الدور المحوري للهيئة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وعلى رصد العوامل المعطِّلة للنتائج المنشودة. أما بخصوص الشراكات فقد كشف التقرير عن أن تماهي العمل البرامجي مع البرامج الحكومية القائمة قد أثمر عن تزايد حس المسؤولية. وأما بخصوص الممارسات السليمة فقد انتهى التقرير إلى الضرورة البالغة لتحديد شركاء محليين أقوياء؛ ذلك بأن ضعف قدرات الشركاء وسرعة تبدّل الموظفين أثّرا في تنفيذ العمل البرامجي. ثبت أيضاً من الممارسات الحميدة أن المنتجات المعرفية كانت بمنزلة عوامل لتمكين النجاح، خصوصاً إذا بلَغت الجديرين بها. ومع ذلك، أفضت بعض التحديات إلى تعطيل التنفيذ الناجح، ومنها ضعف قدرات الشركاء وعدم كفاية الاستثمار الداخلي والإثقال الشديد بالأعباء وارتفاع معدل تبدّل الموظفين وعدم كفاية التمويل.

42 – أشارت الإدارة إلى أن التقرير التجميعي كان أداة بالغة الفائدة في سبيل العمل نحو الارتقاء بالكفاءة والفاعليَّة في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأنها ستواصل سعيها نحو توحيد النظم وتحقيق كفاءتها، وتنفيذ برامج عالية الجودة وتقديم التوجيه للسياسات على الصعيد الداخلي وللشركاء أيضاً؛ وذلك من أجل تعزيز القدرات وتوليد المعارف وإيجاد حلول قائمة على البراهين. وشدّدت الإدارة على سعيها إلى استغلال الموارد المالية والبشرية المحدودة على النحو الأمثل، ومن ذلك ما يكون عبر عملية إدارة التغيير وتخصيص موارد أساسية في شتى مهام الهيئة. كذلك أكدت الإدارة أن التنفيذ الفعال لمهمتها التنسيقية من شأنه إتاحة الفرصة لتعزيز التغيير على نطاق أوسع من خلال التأثير في باقي المنظومة، وتعضيد مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نحو مزيد من التقدم. أما بخصوص الإدارة المستندة إلى النتائج فقد تواصل العمل نحو ضبط نظم المساعدة وإقامة روابط أقوى في ما بينها، فضلاً عن الشروع في عملية شاملة لمراجعة المهام من أجل الارتقاء بالأداء في هذا الصدد.

43 – أعربت إحدى الدول الأعضاء عن خيبة أملها لعدم أخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمصطلحات المتفق عليها بين الوكالات الحكومية الدولية لدى صياغة التقرير التجميعي، وتساءلت الدولة العضو عن سبب استناد التقرير إلى بيانات من الفترة 2017–2019 بدلاً من العام المالي الأقرب.

44 – تلقّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الثناء والشكر على كثيرٍ من الإجراءات الإيجابية وشملت زيادة التعاون ضمن أسرة الأمم المتحدة، والاستفادة من مزاياها التنافسية، والسعي إلى استجلاء سبب النجاح المحدود لقيادة الهيئة لأفرقة المواضيع الجنسانية. وقد أعربت عدّة دول أعضاء – في رد إقليمي مشترك– عن تقديرها للجهود المبذولة في سبيل مناغمة سياسة التقييم مع الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018–2021.

45 – ثمة احتياج إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالإدارة المستندة إلى البراهين، ومن ذلك ما يكون بتحسين الاستفادة من نظام الإدارة القائمة على النتائج (وكذلك قدرات الموظفين في هذا المجال).

46 – أكّدت مجدداً نائبة المديرة العامة، أنيتا بهاتيا، للمجلس التنفيذي أنّ المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء قد أحيط علماً بها، وأوضحت الحاجة إلى العمل مع المنسقين المحليين من أجل إيلاء الأولوية

للأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية وللتعاون داخل الفرق القُطرية الأممية بحيث تحظى بالاهتمام اللازم والذي تستحقه. وأضافت النائبة أن قيادة الهيئة لتلك الأفرقة قد تباينت من منطقةٍ لأخرى. وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستركز على تكثيف التدريب على إدارة البرامج وفق دورات البرامج والإدارة القائمة على النتائج. وأكدت مديرة التقييم أن الإدارة طرحت رؤية جيدة بشأن الإدارة القائمة على النتائج وقيادة أفرقة المواضيع الجنسانية. وتبيّن أن تحصيل نتائج أفضل هو رهنٌ بضخّ استثمارات وامتلاك القدرات المناسبة على الأرض، بالإضافة إلى قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل من خلال المنسقين المحليين وبالتعاون معهم. كما تجلّى أن المكونات التجميعية للتقييم قد أخذت بنتائج الأعوام 2017–2019، وهو ما يتيح أساساً يتألف من أعوام متعددة لتحليل الاتجاهات ورصدها.

ثامناً – كلمة رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومجلس موظفي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدارة العمل

47 – قدمت ممثلة مجلس موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سونيا تيماياه، بياناً بالنيابة عن الرئيس، فتقدمت بالتعازي إلى الزملاء الذين فقدوا أحباءهم بسبب جائحة «كوفيد–19». أعرب مجلس الموظفين عن مخاوفه من تزايد أعباء العمل والتحديات الماثلة أمام الموازنة بين العمل والحياة الشخصية، فضلاً عن الأخطار المرتبطة بالعودة إلى مكاتب العمل. وأفادت الممثلة بأن بعض الزملاء انتابتهم أفكار انتحارية ومشاعر اكتئاب. وقد شارك مجلس الموظفين في أفرقة العمل الداخلية، واستحسن نموذج العمل المرن في هذا الصدد. كما أبرز المجلس أن الموظفين ذوي الأطفال قد تجشموا مسؤوليات رعاية متزايدة. وأكد المجلس أيضاً على أهمية الحراك الجماعي حيال العنصرية، معرباً عن عدم كفاية الانتباه الموجه إلى التحيّز العنصري والتمييز في هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى ظهور ذلك الحراك في الأشهر القليلة الماضية؛ فإيجاد محل عمل يتسم بالشمول الحقيقي هو مطلبٌ هامّ، لذا رحب مجلس الموظفين بالتغير الثقافي في هذا الشأن خصوصاً في ما يتصل بالتحيزات في التعيين. وأعلن المجلس اعتماده على الدعم المقدم من مجتمع المانحين في سبيل تحقيق التغير الثقافي واتباع أساليب أفضل في تعيين الموظفين الدوليين من بلدان ضعيفة التمثيل في نصف العالم الجنوبي. كما دعا المجلس إلى المساواة في الأعباء وفق مبادئ الرعاية لدى تطبيقها على الموظفين وغير الموظفين، فذلك كفيل بتدارك القصور في نماذج تعاقدية بعينها.

48 – أكدت المديرة التنفيذية في ردها أن مجلس الموظفين قدم التوجيه المطلوب بشدة إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعربت المديرة عن اعتزازها بأعضاء المجلس الذين اجتهدوا من أجل رفاه الزملاء. كما أكدت أن العام 2020 انطوى على تحديات جسيمة وعدّة تجارب إضافية بالنسبة إلى موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن واقع سعي الإدارة إلى استيعاب احتياجات موظفيها، أقرت المديرة بإمكانية بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين الموازنة بين العمل والحياة، وهذا مجال تعتزم الإدارة مواصلة التعاون فيه مع مجلس الموظفين. وشددت المديرة التنفيذية على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدّمت الدعم وأظهرت القدر الأقصى من المرونة. كما أعربت المديرة عن قلقها البالغ من مدى تأثير الأزمة على الموظفين، بما في ذلك الأفكار الحادة المتعلقة بالوحدة والميول الانتحارية؛ مشددة على ضرورة إيجاد سبل غير تدخلية للاطمئنان على الزملاء. وفي ما يخص العلاقات العرقية، شددت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدعم الذي دأب مجلس الموظفين على تقديمه إلى الهيئة في إطار اتخاذها خطوات استباقية للتعامل مع التحديات الجسيمة،

كما أكدت الرئيسة التزام الإدارة بالتعامل مع قضايا العرق والنوع الاجتماعي تعاملاً يعضد الجوانب الإيجابية في كل منهما. وأما في ما يخص نماذج التعاقد فقد رحبت الإدارة بالتوجيه الصادر عن مجلس الموظفين.

تاسعاً – الختام

49 – وجَّهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الشكر إلى الرئيس على إدارته السديدة لوقائع الجلسة، كما شكرت نواب الرئيس على مساهماتهم وتنسيقهم الماهر الذي كان له دوره في إقرار مسودات المقررات. كما اغتنمت الفرصة للرد على مختلف التعليقات الواردة بخصوص عناصر بعينها في جدول الأعمال، ووجّهت الشكر إلى الدول الأعضاء على تعاونها وتنسيقها الذي أثمر عن حوار بنّاء وعن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعربت الوكيلة عن تقديرها للثقة التي تشكلت على مر السنين بين المجلس التنفيذي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأثنت على الانفتاح الذي ساد المناقشات مع مجلس الموظفين؛ وهي مناقشات رأتها الوكيلة أهم مما سبق بالنظر إلى أزمة «كوفيد–19».

50 – تطلعت الوكيلة بخصوص التمويل إلى العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق مستوى أفضل من التوازن بين المبالغ الأساسية وغير الأساسية، واقترن ذلك بالتسليم بالأثر المترتب عن أزمة جائحة «كوفيد–19» من حيث حشد الموارد لأنه ما من بلدٍ ظلّ بمنأى عن الأزمة المالية الناجمة عن الجائحة. وأثنت الوكيلة على الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات سخية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة الراهنة، وهو ما أتاح للهيئة قدراً من المرونة في مباشرة العمل. كما أكّدت الوكيلة مجدداً على الالتزام المستمر التام من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة حيال زيادة الجهود المبذولة في حشد الموارد والتواصل مع القطاع الخاص، لا لجمع الموارد المالية فحسب بل لزيادة الدعم غير المالي تجنباً لنفقات كثيرة. وأعربت الوكيلة عن شكرها وتقديرها للتعليقات الإيجابية الصادرة من عدّة دول أعضاء بخصوص استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأزمة «كوفيد–19»، وللمرونة التي أبداها المانحون التي يسّرت الاستجابة المرنة من جانب الهيئة؛ في ما تعهدت بمواصلة العمل الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة حرصاً على مراعاة المنظور الجنساني في جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد–19» والتعافي من آثارها.

51 – أعربت المديرة التنفيذية عن امتنانها لتشجيع الوفود على التقدم الذي حققته الهيئة بخصوص تنفيذ خطتها الاستراتيجية، حسب المبيّن في استعراض منتصف المدة. وشددت المديرة على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستدامة الزخم المستمد من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك على الرغم من حجم التحديات التي شهدها العام 2020. وتطلعت المديرة إلى الاحتفاء بتلك السنوية في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، ثم بمنتدى جيل المساواة ومخرجاته في العام التالي.

52 – اختتمت المديرة حديثها بتوجيه الشكر إلى الرئيس والمكتب وباقي أعضاء المجلس التنفيذي، وإلى فريق العمل والأمينة العامة والأمانة العامة للمجلس التنفيذي على عملهم الدؤوب – لا سيما خلال اليومين السابقين من التواصل الإلكتروني– كما أعربت المديرة عن تقديرها لمشاعر الحفاوة بالسنوية العاشرة للهيئة.

53 – وجَّه رئيس المجلس التنفيذي الشكر إلى المديرة التنفيذية وفريق عملها، وإلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي وجميع الوفود؛ وأعقب ذلك ختام الجلسة رسمياً.

المرفق

المقررات المتخذة في الجلسة العادية الثانية لعام 2020

7/2020
الحوار المنظَّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة، 2018-2021

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - إذ ***يشير إلى*** تقرير الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة 2018-2021 (UNW 2020/7)؛

2 - ***يشيد*** بالتحسينات التي أدخلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جولات الحوار المنظَّم بشأن التمويل، ويشجع الهيئة على مواصلة جولات الحوار المنظَّم مع كل الدول الأعضاء على مدار العام؛

3 - ***يطلب إلى*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة جهودها للارتقاء بكفاءتها وفعاليتها وجوانب الشفافية والمساءلة في عملها، وأن تواصل في سبيل ذلك تقديم المعلومات بخصوص أنشطتها البرامجية؛ وذلك ضمن أعمال المجلس التنفيذي؛

4 - ***يطلب إلى*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعمدَ، قبل أن يحين موعد عقد الجلسة السنوية لعام 2021 وتقديم تقرير في الجلسة العادية الثانية لعام 2021، في إطار الحوار المنظَّم بشأن التمويل، إلى إطْلاع المجلس التنفيذي على المستجدات المتعلقة بالطريقة التي تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتباعها للتخفيف من تأثيرات التراجعات المحتملة في الموارد العادية وغير العادية، بما في ذلك التأثير الواقع على تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021، وفي سياق الاستعداد للخطة الاستراتيجية التالية؛

5 - ***يشير إلى*** المستوى المتراجع من الموارد العادية بوصفها حصة من المساهمات الطوعية، إذ انخفضت في عام 2019 لما دون العتبة المقررة لها في اتفاق التمويل عند 30 في المائة؛

6 - ***يهيب*** *بكل* الدول الأعضاء المقتدرة زيادة مساهماتها الطوعية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا سيما الموارد العادية، وأن تولي الأولوية إلى الموارد المرنة في أوانها المطلوب بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية 2018-2021، وكذلك إلى الالتزامات المتعددة الأعوام، إذا أمكن، حتى يتسنى للهيئة الاستمرار في النهوض بمهامها؛

7 - ***يقر*** بالأثر الاقتصادي - الاجتماعي غير التناسبي لجائحة «كوفيد-19» على المرأة والفتاة، ويهيب بالدول الأعضاء المقتدرة تخصيص استثمارات مستهدفة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تقديم مساهمات طوعية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخصوصاً مواردها العادية، فضلاً دعم آليات التمويل المرن المجمع المشترك بين الوكالات اتساقاً مع أحكام اتفاق التمويل؛

8 - ***يشيد*** *بمدى* التقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة على صعيد الالتزامات الخاصة بالهيئة المذكورة في إطار اتفاق التمويل، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون مع الكيانات المعنية بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة ومع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لدى الأمم المتحدة؛ وذلك في ما

يخص جهود المكتب التنسيقية للمناغمة أكثر بين المؤشرات المرعية في شتى أعمال المنظومة الإنمائية الأممية مع المحافظة في الوقت ذاته على وثاقة الصلة بأعمال كل تلك الكيانات؛

9 - ***يشير إلى*** عدم وجود تعريف موحد محل اتفاق لبيان "الأنشطة المشتركة"، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون مع كيانات المنظومة الإنمائية الأممية ومع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لدى الأمم المتحدة في الجهود التنسيقية التي يبذلها المكتب بشأن صياغة تعريف على مستوى المنظومة لنفقات الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها كيانات المنظومة الإنمائية الأممية بما يبرز على نحو دقيق التعاون الحاصل بين هذه الكيانات المذكورة في الأنشطة الإنمائية المشترَكة؛

10 - ***يطلب إلى*** *هيئة الأمم المتحدة للمرأة* مواصلة دعمها للتنفيذ الكامل لاستراتيجية تسيير الأعمال لدى جميع الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة بحلول عام 2021.

16 أيلول/سبتمبر 2020

8/2020
تقرير المقترح المشترك الشامل بشأن سياسة استرداد التكاليف

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***إذ يقرّ*** السياسة المشتركة الشاملة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1)، شاملةً فئات استرداد التكاليف ومنهجيتها ومعدلاتها؛ وذلك اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022؛

2 - ***يطلب إلى*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تعديل العرض التقديمي لمعدلات اللجان الوطنية الوارد في الجدول رقم 4 من السياسة، بما يوضّح أنّه في حالة اليونيسف لا يسري معدّل الخمسة في المائة سوى على المساهمات المواضيعية التي جمعتها اللجان الوطنية؛

3 - ***يقرر*** أن السياسة الشاملة لاسترداد التكاليف حسب المبين في الوثيقة DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1 تجُبُّ السياسة السابقة لاسترداد التكاليف، شاملةً فئات تصنيف التكاليف ومنهجيتها ومعدلاتها؛

4 - ***يطلب من*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إعداد إبلاغ سنوي منسَّق بشأن معدل التقدُّم المُحرز في تنفيذ سياسة استرداد التكاليف على هيئة ملحق بالتقرير القائم لكل منها، مشتملاً على بيان بالأثر المالي للمعدلات المتفاوتة المنسَّقة وبأثر الإعفاءات الممنوحة، ومواصلة العمل من بين جملة أمور أخرى، وبما يتفق مع السياسة، على التصنيف البندي لكل إعفاء/حسم مع بيان اسم المانح وإجمالي المساهمة واسم البرنامج ومعدل استرداد التكاليف وقيمة الإعفاء/الحسم بالدولار الأمريكي؛ علاوة على بيان المعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف والمبالغ المتحققة من استرداد التكاليف؛

5 - ***يقرّر*** الوفاء بالاتفاقيات المبرمة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2022 وفق معدلات استرداد التكاليف الحالية (أي وفق مقرَّر المجلس التنفيذي رقم 2/2013)، كما يقرر أنّ الاتفاقيات الجديدة وكذلك

مراجعات الاتفاقيات الحالية المفضية إلى مساهمات إضافية/جديدة موقّعة بعد 1 كانون الثاني/يناير 2022 سوف تمتثل للمعدلات الواردة في سياسة استرداد التكاليف المعتمدة بهذا المقرَّر؛

6 - ***يطلب أيضاً من*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة - بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) - أن تقدم حسابات المعدلات النظرية لاسترداد التكاليف بأسلوب موحد في تقريرها الحالي، على أن يراعى ذلك في وثيقة الميزانية المتكاملة لكل كيان من الكيانات المذكورة؛

7 - ***يطلب إلى*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تقديم استعراض شامل لسياسة استرداد التكاليف وتنفيذها بُغْيَة اتخاذ مقرر بشأنها في الجلسة العادية الثانية للعام 2024، كما يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنظِّم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إحاطة موجزة مشتركة في عام 2023 لعرض جدول زمني مشترَك للاستعراض وبيان الملاحظات والنتائج الأولية من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف.

16 أيلول/سبتمبر 2020

9/2020
طرق عمل المجلس التنفيذي

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***إذ يشير إلى*** الرد المشترك من الأمانات العامة للمجالس للتنفيذية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

2 - ***يقر*** مقترح خطة العمل السنوية المعدلة للمجلس التنفيذي لعام 2021 التي تسعى إلى تقليل أعباء العمل عن الجلسة العادية الثانية؛

16 أيلول/سبتمبر 2020

10/2020
سياسة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***إذ يشير إلى*** التعديلات المدخلة للمواءمة بين سياسة التقييم والخطة الاستراتيجية 2018-2021، ***يعتمد*** سياسة التقييم المنقحة.

16 أيلول/سبتمبر 2020